

www.ikhwanweb.com

IKHWANWEB Tarjamat

IkhwanScope.com

نشر بواسطة : معهد أبحاث السياسات العامة

في : أبريل 2008

لقد احتدمت المناظرات فيما بين وداخل الحكومات الغربية بخصوص التعاطي مع أقدم جماعات الإسلام السياسي وأعظمها تأثيراً ألا وهي جماعة الإخوان المسلمين المصرية. و يطالب "جوشوا ستاكر" في هذه الورقة البحثية الحكومات الغربية و الدبلوماسيين بالبدء في التحوار مع جماعات الاسلام السياسي المعتدلة ، و على رأسها جماعة الإخوان المسلمين المصرية .

رفقاء الكفاح

التعاطي مع الإخوان المسلمين في مصر



جوشوا ستاكر
أبريل 2008
معهد أبحاث السياسة العامة

ملخص تنفيذي

لقد احتدمت المناظرات فيما بين وداخل الحكومات الغربية بخصوص التعاطي مع أقدم جماعات الإسلام السياسي وأعظمها تأثيراً ألا وهي جماعة الإخوان المسلمين المصرية. ففي العام 2006، نشرت مجلة *نيو ستاتسمان* سلسلة من المذكرات التي تم تسريبها من داخل وزارة الخارجية البريطانية تحبذ تدعيم العلاقات الرسمية بأعضاء الإخوان المسلمين. وقد حاول مؤلفو هذه الوثائق البرهنة على أهمية قيام الحمونة البريطانية بالتأثير على هذه الجماعة أخذاً في الاعتبار الدعم الشعبي الذي تحظى به في مصر. كما اقترح المحللين البريطانيون أن التعاطي سيخلق فرصة قيمة لإيقاف ما ينسجه الإخوان عن الغرب، بما فيه المملكة المتحدة، إلى جانب طرح استفسارات موسعة عن وصفاتهم لحل المشكلات التي تواجه مصر والمنطقة بشكل عام.

أما عن إدارة بوش فإنها أكثر بعداً عن فكرة التعاطي المباشر مع الإخوان المسلمين، مبرهنة على عدم لياقة الدخول في علاقات رسمية مع الجماعة التي لا تزال قيد الحظر القانوني من قبل الحكومة المصرية. على الرغم من ذلك، بدت في الأفق مؤشرات بتغيير الموقف الأمريكي إزاء الجماعة. ففي العام 2007، أقرت وزارة الخارجية الأمريكية سياسة تمكن الدبلوماسيين الأمريكيين من لقاء والتنسيق مع قيادات الإخوان المسلمين المنتخبة في مصر والعراق وسوريا وبعض البلدان العربية الأخرى.

توازن صعب

إن تطوير العلاقات الرسمية مع الأحزاب والحركات الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أمر يعترض صانعي السياسات في أوروبا وأمريكا الشمالية. فعلى الرغم من المكاسب الجلية التي ستعود على الحكومات الغربية من بناء علاقات جيدة مع بعض حركات المعارضة الغير عنفية والمنادية بتغيير ديموقراطي، فإن هذا لا بد من موازنته في

مقابل المخاطر التي يبرزها هذا التوجه. وعلى الخصوص، لا بد للحكومات الغربية من مراعاة تداعيات التعاطي مع تنظيمات مثل الإخوان المسلمين على علاقاتهم بالأنظمة السياسية في المنطقة التي تعارض وبشدة أي تعاطي خارجي مع جماعات المعارضة الإسلامية.

إن هذا يبدو صحيحاً إذا ما تم تطبيقه على الحالة المصرية. فالنظام المصري يصور جماعة الإخوان المسلمين على أنها جماعة خطيرة جداً تستغل الوقت لحين تواتيها الفرصة لفرض معتقداتها الدينية الدجمائية على جموع الشعب. ففي أوائل 2007، صرح الرئيس مبارك أن الإخوان المسلمين باتوا خطراً على الأمن القومي المصري. وقد حذر من أنه وقت وصولهم للسلطة، ستتوقف كل الاستثمارات الخارجية وترتفع معدلات البطالة وتنزل البلاد عن العالم أجمع.

فإلى أي مدى يعتبر هذا مبالغاً فيه؟ عن مناقشة وضع الإخوان المسلمين في مصر، لا بد من تذكر أن الحركة لا تزال محظورة بموجب القانون المصري الذي يحظر تكوين أحزاب سياسية على أسس دينية. إلا أنه خلال الحقب القليلة الماضية، أبدى الإخوان تمرساً في تخطي هذه القوانين في ساحات المشاركة السياسية الرسمية. فأعضاء الجماعة دخلوا الانتخابات القومية إما كمستقلين أو متحالفين مع بعض الأحزاب العلمانية؛ وفي عام 2005 فاز أعضاء الجماعة بنسبة غير متوقعة من مقاعد البرلمان تجاوزت 20%. إلا أن هذا الفوز قد سبب للنظام هلعاً جعله يسعى لتحديد الجماعة وه ماتم بالفعل في التعديلات الدستورية التي تمت في 2007 حيث تحظر أي نشاط سياسي تقوم به أي جماعة ذات مرجعية دينية. وقد أكنحت هذه التعديلات الحكومة المصرية فرصة عظيمة لاعتقال أعضاء الإخوان بتهمة الإنتماء لجماعة محظورة. وعلى الرغم من ذلك، يبدو من غير المحتمل أن تحقق جماعة الإخوان المسلمين احتكار للسلطة السياسية عبر القنوات السياسية الشرعية في المستقبل المنظور.

وعلى الرغم من هذه القيود، يبقى الإخوان المسلمون رفقاً صعباً على الساحة السياسية المصرية حيث تتمتع بدعم شعبي واسع. وهذا يعزى بشكل جزئي للخدمات الاجتماعية والخيرية التي تقدمها الجماعة عبر شبكات المساجد الممتدة عبر القطر المصري؛ إلى جانب السمعة التي حظى بها الإخوان من دفاعهم عن الإصلاح السياسي والاجتماعي والقضائي في مصر.

وعلى عكس توقعات مبارك المتجهمه، لم تركز كتلة الإخوان البرلمانية جهودها من أجل تمرير تشريع إسلامي محافظ، بل نجحت في التنسيق بفاعلية مع جماعات المعارض الأخرى لإيجاد حلول للتحديات التي تواجه مصر. من بين هذه التحديات البرلمان الضعيف الذي لا يرجى من وجوده غير تمرير القرارات التنفيذية ومشكلات اقتصادية عميقة الجذور وقضاء يعاني من تناقص استقلاليته. فعلى سبيل المثال، قام ممثلي الإخوان في البرلمان بالتنسيق مع نادي القضاة المصري حول تمرير تشريع يزيد من استقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية. باختصار، اتخذ الإخوان موقفاً أكثر صلابة حيال تعزيز الإنفتاح السياسي والدمقرطة في مصر أكثر من أحزاب المعارضة العلمانية الموجودة.

ولكن هذا لا يعني أن الحكومات الغربية عليها تقديم تأييدها التام للإخوان المسلمين في مصر. فالجماعة لازالت جماعة دينية اجتماعية محافظة على الرغم من وجود علامات مشجعة من تناظر وحنق داخلي يوشر لتغيرات مهمة في سياساتها في المستقبل. كما أن الإخوان يبدون غير واضحين، إن لم يكونوا متضاربين، في تصريحاتهم حيال قضايا المرأة والأقليات والعلاقات الدولية بين مصر والعالم (خصوصاً إسرائيل) ورغبتها في تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر حال مقاسمتها للسلطة في المستقبل.

تضمينات السياسة

على الرغم من التواجد المستمر لـ "المناطق الرمادية" في فكر الإخوان المسلمين، إلا أن الحاجة لإيجاد مقرب متناغم ومتساق تجاه الحركة تبدو قهرية ودافعة. فالحكومات الغربية لها بعض التحفظات الشرعية على بعض المواقف السياسية لجماعة الإخوان التي تم ذكرها آنفاً كالتعددية السياسية واللجوء للعنف ومبادئ المواطنة والحقوق المتساوية إلى جانب العلاقة بين الدين والدولة. من جانبهم، لا يغرب الإخوان المسلمون في الدخول في علاقات مع دول أوروبا وأمريكا الشمالية لشكايتها من السياسات الغربية في المنطقة، خصوصاً فيما يتعلق بالصراع الدائر في العراق والأراضي المحتلة. لكن فشل الدخول في حوار وجدل بناءً لن يكون له أثر في إزالة المخاوف على كلا الجانبين.

فهذه الحجة تطرح عدد من الأسئلة الحرجة عن واقعية التعاطي مع الإخوان المسلمين. فتقرير معهد أبحاث السياسة العامة القادم سيتطرق لهذه القضايا بشكل أكثر تفصيلاً. إلا أن هذه الورقة تخاطب الحكومات الغربية بالتوصيات المذكورة أدناه فيما يتعلق بنوعية علاقاتها مع الإخوان المسلمين في مصر.

1. على صانعي السياسة في الغرب ممارسة الضغوط على الحكومة المصرية للإيفاء بتعهداتها بالإصلاح السياسي، مع الحفاظ على أكبر قدر من التجانس في النقد عندما تصبح زعامات المعارضة، بما فيهم الإسلاميين، أهدافاً تعسفية لقمع الدولة

في الماضي، كانت الحكومات الغربية تستنكف إصدار إدانة علنية لحملة نظام مبارك المستمرة على جماعات المعارضة، لخوفهم من أن يفسد هذا العلاقة بينهم وبين واحد من حلفائهم الإقليميين الرئيسيين. إلا أن بدت في الأفق بوادر تشير إلى تغير هذا المقرب. فالمتحدثين الرسميين في البيت الأبيض وأعضاء البرلمان الأوروبي قد أرسلوا

انتقادات رسمية للطرق القمعية التي يترسمها النظام المصري في التعامل مع معارضية وإعتقال قيادات المعارضة تعسفياً، على الرغم من إخفاقهم في التحدث علناً عن إعتقال أكثر من 800 من أعضاء الإخوان المسلمين بلا تهمة في أواخر 2007 وأوائل 2008. لذا، يتعين على صانعي السياسة في الغرب أن يكونوا أكثر تجانساً في التحدث عن إنتهاكات حقوق الإنسان في مصر، بما فيها ما يمارس ضد الإسلاميين.

من البديهي أن يخط المصريون طريق الإصلاح لأنفسهم، فالضغط بشدة من الخارج سيؤيد الفكرة الشائعة في المنطقة أن الإدارة الأمريكية والحكومات الأوروبية تسعى للإستفادة من نفوذها العسكري والاقتصادي في فرض رؤاها السياسية في العالم العربي. لكنها إن كانت أكثر رغبة في اسيتعادة صداقية رسالتها الإصلاحية، عليها إذن أن تكون أكثر رغبة في الضغط علي الحكومة المصرية في السر والعلن لفتح النظام السياسي وخلق فراغ للمجتمع المدني وجماعات المعارضة، بما فيها الإسلاميين غير العنفيين كالإخوان المسلمين، للمشاركة في حوار حول الإصلاح الوطني.

2. على ممثلي الحكومات الأوروبية البحث عن فرص أكثر للتداول مع جماعات المعارضة السياسية في مصر، بما فيها الإخوان المسلمين.

يجب أن يظل الحوار السياسي بين الحكومات الغربية والحركات الإسلامية عملية ثنائية دائمة إذا كانت مجدية. وهذا يتطلب من الحركات مثل الإخوان المسلمين أن تكون أكثر إنفتاحاً في مناقشة وتوضيح مواقفها السياسية مع عدد كبير من المحللين والسياسيين الغربيين. وفي المقابل، على صانعي السياسات في أوروبا وأمريكا الشمالية أن يكونوا أكثر تقبلاً للدخول في حوار مباشر مع الإخوان علي أسس أقوالها وأفعالها لا أن نعاملها علي أنها حركة دينية متصلبة لا نستطيع أن نتواصل معها أو نجد أرضية مشتركة بيننا وبينها. كذلك، لا بد على الحكومة المصرية أن تتوقف عن أن تكون حجر

عشرة أمام هذه الاتصالات كما أنه يجب ألا تعتقل أو تهدد المندمجين في الحوارات الرسمية أو غير الرسمية.

إنني بهذا لا أقترح أن ينال الإخوان المسلمين أولوية في المعاملة من قبل حكومات أوروبا وأمريكا الشمالية. لكن هذا ببساطة يعكس الحقيقة القائلة بأن الإصلاح السياسي في مصر والمنطقة بشكل أوسع لن يتقدم للأمام في جو تقصى فيه حركات الإسلام الوسطي من العملية السياسية. فكما برهنت عليه النجاحات الانتخابية لهم في السنوات القليلة الماضية، فإن مثل هذه الحركات تزداد شعبيتها بشكل متنامي. لذا، فإن الحكومات الغربية لتعزيز جهودها في الدخول في حوار مفتوح وصريح مع الجماعات الإسلامية المعتدلة والغير عنفية مثل الإخوان المسلمين وحزب الوسط المصري. فإن يؤمل من وراء هذا النوع من التبادل أن يكون مشجعاً للأحزاب الإسلامية أن تتخلى عن استنكارها الشامل للحكومات الأوروبية والأمريكية الشمالية بشكل مخصوص وأن تمكنهم من تحديد القضايا التي يمكن أن تتعاون فيها بشكل بناء مع حكومات أوروبا وأمريكا الشمالية؛ لكنه يؤمل كحد أدنى أن تبدأ عملية تحديد نقاط الإختلاف المواقف السياسية الأولية.

1. مقدمة

لقد احتدم الجدل السياسي داخل الحكومات الغربية حول كيفية تصنيف والتعاطي مع أقدم الحركات الإسلامية وأشدها من ناحية الفاعلية السياسية: الإخوان المسلمين المصرية. ففي الوقت الذي أبدت فيه وزارة الخارجية البريطانية تقبلاً مبدئياً لفكرة الحوار مع الإخوان، اتخذت إدارة بوش موقفاً عنيفاً ضد التعاطي مع أعضائها منذ نهايات 2001، مبررة هذا الموقف بعدم رغبة الجماعة في الحوار واحتراماً من قبل الإدارة للقانون المصري (برايث 2006، الأهرام ويكلي 2003، راييس 2005).

وحتى هذه اللحظة، يركز الجدل الدائر حول الجماعة على السيناريوهات التي ستفعلها الجماعة حال صعودها لمقاعد السلطة. وقد طرح كثير من المراقبين أسئلة تتجاهل السجل التجريبي منها إقلاع الإخوان عن العنف من عدمه، وعلاقة الجماعة بالجماعات المتطرفة كالقاعدة، وكيفية تعاملها مع الأقلية المسيحية حال تبوءها السلطة، وإمكانية إلغائها للتجربة الديمقراطية المصرية بعد فوزها في الانتخابات. وعلى الرغم من صلاحية كل هذه الأسئلة، إلا أن إجاباتها تعتمد على تطورات سياسية غير متوقعة في مصر والمنطقة، مما أكسبها قيمة محدودة كأدوات تحليلية.

وقد طرح بعض المحللين المحافظين أسئلة افتراضية لتقديم براهين قوية ضد الحوار. فعلى سبيل المثال، يعلق ستانلي كورتز عند مناقشته لموقف السياسة الأمريكية من الإخوان المسلمين قائلاً بوجود محللين داخل الحزبين الجمهوري والديموقراطي تدافع عن استراتيجية بوش لتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط، من شأنها "التقوية عن عمد للإخوان المسلمين بأمل العزل النوعي للإرهابيين المتطرفين." علي الرغم من ذلك، قال كورتز أنه "من الخطأ جر الإخوان لخانة الاعتدال حيث يعتبر ذلك أنه تصريح رسمي لإقامة ديموقراطيات غير ليبرالية في الشرق الأوسط" (كورتز

(2007). فهذا النوع من الحجج يحاول طرح المخاوف من الإخوان وطرح شكوك حول التناغم بين الإسلام والديموقراطية للحفاظ على موقفها المحافظ والمعادي لجماعات الإسلام السياسي.

وفي المقابل، يبدو المعلقين المعتدلين أكثر رغبة في برهنة أن التعاطي مع الإسلاميين المعتدلين بالمرحلة يصب في صالح الحكومات الغربية (انظر لاين وبروك 2007). يقول شحاتة وستاتشر:

"على إثر نجاح الإخوان المسلمين في إنتخابات برلمان 2005 والشعبية المتزايدة للجماعات الإسلامية في المنطقة، فإن الولايات المتحدة تحتاج للتفكير في فتح حوار مفتوح وصريح مع الجماعات الإسلامية المعتدلة والغير عنفية. كما أنه لا يوجد جماعة إسلامية معتدلة أكثر أهمية وثقل في المنطقة من الإخوان المسلمين في مصر" (شحاتة وستاتشر 2007).

في ضوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي جلبها الركود الاقتصادي وممارسات الأنظمة الأتوقراطية المدعومة من الغرب وأحداث سبتمبر والغزو الأمريكي للعراق وما نتج عنه من الإطاحة بجهاز الدولة فيها إلى جانب البزوغ المتنامي للأحزاب والحركات الإسلامية، فإنه يصبح من الواجب على الحكومات الغربية البحث عن استراتيجية أكثر فعالية لتشجيع التطور السياسي والإصلاح في المنطقة. فبدلاً من فرض إجراءات إصلاحية أو شن مبادرات لا تحدث سوى صدى ثقافي ضيق، فإن الحكومات الغربية في حاجة إلى التعويل على ما تنتجه المنطقة في شكل قدرات إصلاحية. فبدلاً عن الأنظمة السلطوية التي تعد بالاستقرار ثم تحكم بالقسر، فإن الجماعات الإسلامية كالإخوان المسلمين التي أدرجت نفسها في خانة اللاعبين السياسيين الكبار هي الأولى بأن تكون من الشركاء المحتملين في عملية التطور السياسي في المنطقة.

2. الإخوان المسلمون في مصر

يعتبر الإخوان المسلمون تنظيمًا يمتلك جذوراً شعبية متينة في الأقاليم المصرية التي تغيب فيها الحكومة أو انسحب من ساحاتها. هذا وتعزو هذه الشعبية الجارفة للإخوان المسلمين لإعتكاف الجماعة على تقديم الخدمات الاجتماعية. هذا ليس بعيداً عن الصواب، لكن شعبية الإخوان يكتسبونها أيضاً من الحشد المستمر والتدريب السياسي والأيدولوجي للأعضاء الجدد. وعلى الرغم من ربط كثير من المعلقين بين فكر الإخوان والتمسك الدوجماتي للثقافة الإسلامية الجامدة، لكنه يعتبر من الأكثر مناسبة ذكر أن المعتقدات السياسية للجماعة تعتمد على مبادئ عامة متخفية في زي إسلامي. إذن، فغلاًخوان المسلمين تنظيم سياسي بالدرجة الأولى وإسلامي بالدرجة الثانية. علاوة على ذلك، فإنه من الممكن تصنيف الإخوان على أنهم سياسيو اليوم وبراجماتيو المستقبل، وذلك يرجع لطريقة أدائها واحترامها للأطر المؤسسية القائمة.

تاريخ جماعة الإخوان المسلمين

أسسها حسن البنا عام 1928، حينئذ كان مدرساً في مدينة الإسماعيلية وكانت الجماعة سياسية جداً في منشئها. وكما أوضح بعض العلماء مثل سامي زبيدة، فكانت نشأة الإخوان المسلمين نتاجاً لخضوع مصر تحت الاستعمار (زبيدة 1993). بالرغم من أن بريطانيا منحت مصر استقلالها عام 1922، فقد استمرت في التأثير على الشؤون الداخلية للبلاد. حال الصراع على السلطة بين البريطانيين والملك فاروق (الذي حكم مصر فترة 1936-1952) والسياسيين من الأعيان دون ظهور نظام سياسي وظيفي قوي وعطل التنمية القومية. وقد ساهم اعتماد مصر على بريطانيا في تأصيل إحساس قوي بأن البلاد في انحدار مستمر رغم استفادة الغرب وتفوقه صناعياً في تلك الفترة.

حينئذ توجه البنا إلى الدين لحل مشكلات مصر وملء الفراغ السياسي الذي نشأ بسبب النخب الحاكمة من الأجانب والمصريين. وساعدته إقامته في مدينة الإسمايلية (مدينة على قناة السويس) التي احتلتها بريطانيا الفرصة المباشرة لتعبئة الدوائر المصرية الإسلامية ضد الهيمنة الأجنبية السياسية والاقتصادية. إلا أن البنا لم يسعى إلى العودة بمصر إلى وقت النبي محمد أو وقت مجيء الإسلام، بل كانت جماعته نتاج الحداثة التي كانت تسعى النخب الثرية وبريطانيا والملك فرضها على المصريين. ويلاحظ من قراءة كتابات البنا بعناية أنه قضى وقتاً ليس بالقليل في مناقشة توحيد الأمة الإسلامية أكثر من مجرد السعي وراء حلول لمشاكل مصر المحلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية حينئذ.

بالرغم من الأصول السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، فلم تكن حينئذ الآلية المؤسسية الدقيقة التي صارت إليها اليوم. فتذكر الأوراق التاريخية مثل جمعية الإخوان المسلمين (ميتشيل 1969) أن الجماعة كان يقودها البنا بكثير من غير الإحكام في مطلعها رغم إنشاء العديد من المجالس والإدارات لتسهيل الحكم الذاتي للجماعة. لكن الجماعة دفعت ثمناً لاستثمارها الضعيف في البناء المؤسسي حينما حاول بعض قادتها محاكاة الأحزاب السياسية في مصر مثل حزب الوفد التاريخي من خلال إنشاء جناح شبه عسكري للتأثير على الأوضاع السياسية المحلية. وقد نشط هذا الجناح (التنظيم الخاص) في الأربعينيات وقت انحدار الأوضاع السياسية والاقتصادية بمصر وقام بالعديد من التفجيرات ومحاولات الاغتيالات. وحينئذ فقد البنا السيطرة التامة على تلك الفصائل عام 1948 حينما قام أحد أفراده باغتيال رئيس الوزراء النقراشي. بالرغم من محاولاته للتهدة والتسهيل صدرت أوامر الدولة بالانتقام من التنظيم وتم اغتيال البنا في يناير عام 1949.

حينما قامت حركة الضباط الأحرار بزعامة جمال عبدالناصر بالإطاحة بالملكية في مصر عام 1952، فقد تم إضعاف أعضاء الجماعة وعملياتها. وكانت العلاقة في البداية بين النظام العسكري الجديد والجماعة سلمية أو حذرة حتى بدت محاولة صريحة لاغتيال الجماعة لعبدالناصر في الإسكندرية في أكتوبر عام 1954. بالرغم من نجاة عبدالناصر من محاولة الاغتيال، فقد انتهز فرصة هذا الحادث لتحطيم الجماعة وجماعات المعارضة الأخرى في الدولة. وكانت هذه أبرز ملامح بداية محاولات عبدالناصر لسحق الجماعة من خلال اعتقال أعضائها وتعذيبهم. وقد قضى معظم قيادات الجماعة بما فيهم محمد مهدي عاكف المرشد الحالي للجماعة قرابة العقدين في سجون عبدالناصر وتعرضوا لتعذيب غير إنساني وظروف صعبة (عاكف 2004). وأدت تلك الممارسات إلى صعوبة تكوين الإخوان المسلمين لتنظيم متماسك وظلت مفككة وضعفت مشاركتها في الحياة السياسية المحلية حتى موت عبدالناصر عام 1970.

ونشأت في تلك الحقبة خلافات أيديولوجية في الحركة وانتصرت الأفكار الأكثر تطرفاً المنشقة عن الجماعة وبدأت في تشكيل جماعاتها السياسية المنفصلة. وكان من أبرز تلك الحركات المتطرفة فكرياً سيد قطب الذي قام باتباع آراء جدلية في كتابه معالم في الطريق عام 1964. وقد تنامي تأثير سيد قطب وتم وصفه بأبي الإرهاب المعاصر في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة (بيرجيسن 2005). وقد انعكست الاضطهادات التي تعرض لها قطب وإخوانه في سجون عبدالناصر في فلسفاته. وقد استقى كتاباته من مفكر القرن الرابع عشر ابن تيمية لتبرير استخدام العنف للإطاحة بالحكومات الجاهلية (قطب 1964). وقد ساعدت الطبيعة التعذيبية التي لاقاها المسلمون في سجون عبدالناصر وصف دولته بالجاهلية. ومثل ذلك عقيدة متطرفة بين الإخوان المسلمين المعتقلين وأدت إلى إعدام قطب في أغسطس 1966.

بالرغم من أن الإخوان لم يعلنوا صراحة رفضهم لأفكار قطب، إلا أنهم ابتعدوا عن كتاباته حول استخدام العنف، وقد ظهر ذلك جلياً في كتاب دعاة لا قضاة الذي ألفه مستشارو حسن الهضبي المرشد العام للإخوان بعد البناء. وقالت باربارا زولنر أن هذا الكتاب يعكس تغير طبيعة قيادات الإخوان المسلمين الذين تبنا مواقف واضحة ضد الأفكار المتطرفة في السبعينيات. وكما تقول زولنر، إن هذا النص يهدف إلى التغير الأيديولوجي الذي ساد بعد عام 1965 وخاطب الجماعة بشكل عام مناقشاً للنموذج اللاهوتي الأساسي لا رفضاً لأفكار قطب صراحة. (زولنر 2007: 427). لم ينتقد الكتاب قطباً بشكل مباشر أو لم يرقم بالفعل بذكر اسمه صراحة، لكن رفض ممارسة التكفير وساعد في إظهار أن الجماعة تتخلى بعيداً عن العنف والأفكار المتطرفة. وله الفضل في إرساء نظرة معتدلة للإخوان المسلمين المعاصرين من خلال التأكيد على عزمهم على الدعوة إلى الإسلام لا الحكم على قوة عقيدة المسلمين الآخرين (نفس المصدر).

مع ذلك يظل تراث قطب قضية شائكة للإخوان المعاصرين. فهو يعتبر أحد القادة المهمين في الحركة وقد أوضح العلماء أنه لا يمكن اختزال أفكاره في مجرد فكرة الدفاع عن الجهاد (ليكين وبرووك 207). لكن إصرار الإخوان على أنه لا يجب إخراج أفكاره الخاصة بالعنف عن سياقها لم يكن واضحاً بما يؤكد أن بعض المعلقين الذين يدعي معظمهم أن الإخوان المسلمين قد تبنت فكرة الديمقراطية على أساسي براجمائي أو مؤقت وقد تعود إلى العنف في المستقبل (أزارفا وتادروس 2007).

الانفتاحات والانغلاقات السياسية

إن النظام السياسي الضعيف الذي ورثه السادات حينما صار رئيساً للبلاد عام 1970 قاده إلى تغيير سياسة نظامه تجاه الإخوان المسلمين؛ فاستخدمهم لمواجهة الناصريين بدلاً من اعتبارهم خطراً كبيراً ومن ثم منح الإخوان المسلمين حرية العمل

وعقد ومسيرات ورفع شعارات دينية. وقد استخدمت الجماعة هذا الانفتاح السياسي للتغلغل في الحياة الطلابي السياسية، وقامت الجماعة بتأسيس أكبر آلية معبئة وناجحة في الزخم السياسي في جامعات مصر في أواخر السبعينيات. وقد أصبح التدفق الشبابي (جيل السبعينيات) للجماعة يحظى بحماسة سياسية حينئذ التزامًا بنظام الأعضاء الكبار للجماعة.

وبدأ الإخوان في ذلك الوقت بتوسيع التأثير الوطني وتبن استراتيجية المشاركة السياسية السلمية. وقد أتاح الفكر الأكثر اعتدالاً لأعضائها المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية بشكل مباشر وهذا سمح للجماعة باختراق النقابات المهنية المصرية. أثناء الثمانينيات والتسعينيات، استطاع أعضاء الجماعة الفوز الكبير في انتخابات نقابات المهندسين والأطباء والمحامين ونوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات (جماعة الأزمة الدولية 2004). واستطاعت الجماعة في تلك الأثناء الفوز بأعضاء في البرلمان بثمان مقاعد عام 1984 و35 مقعدًا عام 1987.

وقد دفع فوز الجماعة غير المتوقع في الانتخابات في الثمانينيات النظام إلى تغيير سياسة التسامح في مطلع التسعينيات. وكان الرئيس الجديد في تلك الفترة محمد حسني مبارك يحاول احتواء تمرد الجماعة الإسلامية. بالإضافة إلى اضطهاد الجماعة بعنف، قامت الحكومة المصرية باعتقال أعدادًا كبيرة من الإخوان المسلمين وإجراء محاكمات عسكرية لبعض أعضائها. بالرغم من خبرة الجماعة بالاضطهاد السياسي من قبل الدولة، إلا أن الجماعة ما زالت ملتزمة باستراتيجية المشاركة السلمية في المؤسسات السياسية. وربما يرجع هذا إلى خبرة الجماعة في الجامعات والنقابات والبرلمان مما دفعها إلى عدم العودة إلى العنف. كما أشار أبو علاء مادي المنسق السابق للجماعة في نقابة المهندسين إلى عمل الجماعة في أعلى تأثير لها في النقابات في مطلع التسعينيات:

"نقوم بإدارة النقابات كأحزاب سياسية ولم يكن هذا مقصدنا، لكنها مهدت الطريق فقط"
(اقتباس من عبود 2002: 99).

تقوم الجماعة ككيان تنظيمي بالممارسة خارج النظام السياسي الرسمي. يحظر القانون المصري تأسيس الأحزاب على أساس ديني وتم تعديل الدستور مؤخراً للتضييق على كافة الممارسات السياسية للجماعات ذوي الشكل أو المرجعية الدينية. مع هذا أصبحت الجماعة خبيرة في السعي وراء طرق جديدة للممارسة السياسية خاض أعضاء الجماعة العديد من الانتخابات المحلية على أساس مستقل أو بالتحالف مع أحزاب علمانية أخرى، وفازت الجماعة في انتخابات برلمان 2005 بـ 20% من إجمالي مقاعد البرلمان.

وقد اتبعت الجماعة استراتيجية التخلل إلى مؤسسات الدولة الميته والمهملة ومحاولة إحيائها لخدمة الأهداف التي أسست نظرياً من أجلها. حتى في مناخ قانوني مؤيد للدولة، ما زالت الجماعة تحاول إثبات قدرتها على كسب المكاسب الأولى قبل هجوم الحكومة. ومن أبرز تلك المحاولات ما يفعله أعضاء الجماعة في البرلمان منذ فوزهم عام 2005 بالانتخابات البرلمانية. كما يقول شحاته وستاتشر:

"حتى في الأثناء التي تقوم الحكومة بالهجوم على أعضاء الإخوان المسلمين خارج المكاسب التشريعية، فيلاحظ عمل كتلة الإخوان المسلمين في خطوط إيديولوجية لخدمة الدوائر وزيادة معرفتها الجماعية بالشؤون المحلية والقومية والدولية. وقد تتبع النواب أجندة الإصلاح السياسي. بالإضافة إلى ممارسة الكتلة السياسية-دراساتها التفاعلية للقضايا السياسية واستخدام الأدوات البرلمانية لإحراج الحكومة- أسهمت بقدر كبير في تقوية مؤسسة البرلمان تجاه المؤسسة التنفيذية التي يقودها الرئيس حسني مبارك. بالرغم من استمرار ذلك في يد التنفيذية (شحاته وستاتشر 2006).

بينما يشير ذلك إلى أن الجماعة قد نجحت في تعلم كيفية النجاح سياسياً وتفعيل المؤسسات الضعيفة، وأوضحت الطريق التي تحولت إليه الجماعة نحو ممارسة سياسية معتدلة في ظل ظروف قمعية.

استطاعت الجماعة منذ عام 2000 التفوق على الأحزاب السياسية الشرعية المعارضة المصرية. ففي انتخابات 2000 و2005 نجح مرشحو الإخوان المستقلين في الفوز بمقاعد أكثر من كافة الأحزاب مجتمعة وأثبتت أنها الجماعة الوحيدة التي استطاعت التواجد كقوة انتخابية معارضة. إلا أن نظام الانتخاب المصري يحول دون قياس حقيقي لشعبية الجماعات المعارضة قياساً دقيقاً. فعندما قررت الحكومة أن المعارضة أصبح لها مقعداً كافية، قامت قوات الأمن بمنع الناخبين من الاقتراع (صالح 2007). لذا استطاع الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بالاحتفاظ بالأغلبية غير العادية في البرلمان المصري. فكانت أغلبيته فترة 1995 و 2000 تصل إلى 95%. أما الآن فقد انخفضت إلى 73% منذ انتخابات 2005، لكن ما زال بإمكانه التحكم بمسار التشريع أو رفضه في البرلمان، مما حدا بالبعض إلى وصف البرلمان المصري بالخاتم المطاطي للسلطة التنفيذية (بي بي سي 2005).

3- الأوضاع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين

سوف يتناول هذا الباب الأجندة السياسية للإخوان المسلمين استناداً إلى تحليل وثائقها السياسية المنشورة وتصريحاتها العامة. تشبه الجماعة شركة كبيرة بها تدرج مسؤوليات كبير وسلطة مفوضة. بالرغم من أن سياستها الأصلية يتم تقريرها من الأعلى لأسفل، إلا أن هناك زخم نقاشي كبير بين أعضاء الجماعة حول القضايا المختلفة وتتطور مواقف الجماعة باستمرار ويتم مراجعتها داخلياً. قد يختلف بعض الأعضاء مع سياسات معينة تدعمها الجماعة. إلا أنه في القضايا الكبيرة مثل دور غير المسلم في المجتمع المصري وفي قضايا الإصلاح السياسي فيكون للجماعة موقفاً موحداً ومجمع عليه. قام الإخوان المسلمين مؤخراً بنشر ثلاث وثائق مهمة. وللأسف تكون الوثائق عامة في بعض النقاط إلا أنها تكون طنانة ومتماسكة لإظهار الاعتدال المتواصل.

كانت الوثيقة الأولى حول المبادئ العامة للإصلاح في مصر التي تم نشرها في مارس 2004 وتمثل رسالة الجماعة بقيادة محمد مهدي عاكف. وتمثل الأهداف السياسية العامة للإخوان ووصف مواقفها الخاصة بالقضايا الاقتصادية والانتخابات والتعليم والبحث العلمي ودور الأزهر (مسجد كبير وجامعة تعليمية بالقاهرة) كمؤسسة دينية والفقر والإصلاح الاجتماعي والمرأة وحقوق الأقباط والثقافة والسياسة الخارجية. وسيتم تفصيل ثلاث قضايا جدلية منها أدناه.

حقوق الأقليات وحرية الدين

بينما يقر الدستور المصري رسمياً حرية الدين ويضمنها، إلا أن هذا المبدأ لا يرتفع لمستوى الممارسة. خاصة أن أغلبية أقباط مصر دأبوا على الشكوى من التمييز والتضييق من جانب الدولة ومن جماعات التطرف الإسلامية (الإخوان ليسوا منهم). فقد اقترح المحللون أن على الرغم من أن الأقباط يشكلون حوالي 10% تقريباً من إجمالي السكان، فلا يزال الأقباط ينقصهم التمثيل في القطاعات العامة والخاصة في مصر (بيت الحرية 2007). من الأهمية بمكان توضيح أن الأقباط ليس لهم ميول انتخابية تاريخياً في مصر. ففي انتخابات البرلمان 2005، قام الحزب الحاكم بترشيح قبطيين فقط من بين 444 مرشح. بينما يكون هناك اختلاف نوعي في هذا فقد يكونون أعضاء في الحزب الحاكم وليس الإخوان المسلمين، فوضعهم السياسي والانتخابي أقل ثبوتاً بين الجماعات السياسية الأخرى.

يعتبر وضع الإخوان المسلمين في هذه القضية أكثر اعتدالاً في السنوات الأخيرة. فتنص مبادرة الجماعة في عام 2004 صراحة على أن "الأقباط جزء من نسيج المجتمع المصري. فهم شركاء في الوطن والمصير. لهم ما لنا وعليهم ما علينا" (جمعية الإخوان المسلمين 2004: 32). تؤكد تلك الوثيقة على أن الإخوان المسلمين تحترم حرية العقيدة والعبادة، ويقولون بأن التعاون والتعايش الديني مهم جداً للحفاظ على الوحدة الوطنية. بعد توضيح تاريخ مصر الطويل من التنوع، فيحفظ الإخوان المسلمين هذه الوحدة ويدينون أية ممارسات قد تهدد التماسك المجتمعي. طبقاً لهذه التصريحات، يظهر أن الإخوان المسلمين قد يقبلون- نظرياً- انتخاب الأقباط لأي منصب في المؤسسة السياسية (عاكف 2006).

إلا أن هذا يخيم عليه جانب من الغموض في الإخوان المسلمين بخصوص مبدأ المواطنة العامة. يوجد بعض القيادات في داخل التنظيم بما فيهم النائب الأول للمرشد

العام محمد حبيب قالوا بأن الأقباط لا يصح توليهم لمنصب رئيس الجمهورية مما حدا بالمعلقين القول بأن الإخوان المسلمين يعتبرون الأقباط مواطنين درجة ثانية. بينما يقول الأعضاء الأكثر تحرراً داخل الجماعة صراحة أنه يمكن انتخاب قبطي كرئيس للجمهورية، إلا أنه عدد قليل جداً من أقباط مصر قد يقتنعوا بإخلاصهم في هذا الكلام. ففي أثناء انتخابات 2005 قال ميلاد حنا (أحد كبار مفكري الأقباط) لوسائل الإعلام الأجنبية أنه:

"إذا وصل الإخوان المسلمين للحكم فسوف تتحول مصر على دولة دينية مثل إيران والسودان. ففي اليوم الذي يفوز فيه الإخوان على أكثر من 50%، سوف يترك أثرياء الأقباط مصرًا ويبقى فيها فقراؤهم. وقد يتحول بعضهم إلى الإسلام... أتمنى أن أموت قبل حدوث هذا". (اقتباس من شاهين 2005)

تدعم مثل هذه التصريحات ثقافة الشك والخوف بشأن عدم اعتراف الإخوان المسلمين بهذه القضايا أو التعاطي مع التصريحات العامة.

يثق قليل من المراقبون في الإخوان عندما يفحصون جماعات إسلامية أخرى. على سبيل المثال، فقد كتب عبدالمنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد علانية عن تعايش المسلمين والمسيحيين بمصر. حتى أنه كتب في الصحافة المحلية:

"الامة أمتكم والأرض أرضكم والنيل نيلكم. لا تسمعوا إلى من يريد عزلكم خلف الأسوار لكبح أصواتكم ورفع أصواتهم. ويقول تاريخنا معاً العكس. يقول تاريخنا معاً رب واحد وأمة واحدة" (أبو الفتوح 2005).

كذلك عندما تم انتخاب الكتلة الأخيرة في البرلمان، قام رئيسها محمد سعد الكتاتني بجولة في دائرته الانتخابية في مدينة المنيا وزيارة القسيسين والكنائس لتقييم المشاكل التي كانوا يواجهونها كمجتمع. وقد صرح الأب أرميا (كبير قساوسة كنيسة

نزلة عبيد) قائلاً أنها المرة الأولى التي يزوروننا فيها نائب برلماني للتعرف على مشكلتنا وهمونا (اقتباس من هويدي 2005).

حقوق المرأة

كذلك يناقش البيان السياسي الذي أصدرته الجماعة عام 2004 دور المرأة في المجتمع المصري. ويعبر موقفهم عن أن المرأة مخلوقة نفس الحقوق التي للرجل من الحقوق التعليمية والمهنية رغم أن الجماعة أشارت إلى أن الدور الأساسي للمرأة في المجتمع هو تربية أبناء الأمة. وكان موقف الإخوان المسلمين المحافظ والذي يتعرض لانتقاد دائم الخاص بالمرأة واضحاً في مبادرة 2004. فكما توضح الوثيقة أن النساء لهن الحق في تولي الوظائف العامة عدا الإمامة العظمى أو رئاسة الدولة. (جمعية الإخوان المسلمين 2004: 31)

يشير العديد من النقاد المصريين والغربيين أن هذا التصريح يدل على الطبيعة الشوفينية (التحيز لجنس معين أو نوع معين) للإخوان ويتوقعون أن حكم الإخوان المسلمين سوف يشبه حكم تلك الحكومات الإسلامية الأشد تحفظاً مثل إيران أو السعودية. يعتبر موقف الإخوان المسلمين من إبعاد المرأة عن منصب رئاسة الدولة موقفاً محافظاً. لكن الجماعة تقول بأنه من الواضح أنهم يرغبون في أن تكون مصر دولة محكومة بالمساواة والتمكين لكلا الجنسين. وقد صرح المرشد العام محمد مهدي عاكف قائلاً "لابد أن تهتموا بمصالح الأمة ومواطنيها مسلمين وأقباط رجال ونساء"

(هويدى 2005). وفي النهاية، إن الجماعة ترغب في إنشاء نموذج حكم مثل طراز طالبان وهو شيء غير سوي وتتجاهل ما تقوله الجماعة عن حقوق المرأة.

كيف يمكن لنا التصالح مع دعم الإخوان الطنان لمواطنة "كاملة ومتساوية" مع مواقفهم من مشاركة المرأة في السياسة؟ يمكن للمتفحص اكتشاف فروق هامة في الآراء ضمن الجماعة حول هذه القضية. لا تدعم الاتجاهات المحافظة داخل الجماعة القمع أو الاضطهاد الصريح للمرأة. لكن يميلون إلى الدفاع عن مشاركة مقيدة للمرأة، مما يعكس الرؤى الأكثر رشداً في الشريعة الإسلامية التي يتمسك بها هؤلاء. فهم يبررون موقفهم هذا مستخدمين المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع في مصر. في حين أن الأجنحة الأكثر برجماتية وتحرر داخل الجماعة يفضلون رؤية تحرك كبير تجاه مواطنة متكافئة وتامة مبررين بأن ذلك ليس متوافقاً مع الشريعة وبسبب أن المادة 11 من الدستور تنص على ما يلي:

"يتعين على الدولة ضمان التنسيق الصحيح بين واجبات المرأة تجاه الأسرة وعملها في المجتمع مع اعتبار مساواتها مع الرجل في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية شريطة عدم تجاوز قواعد الفقه الإسلامي".

في النهاية، يجب على الإخوان المسلمين التعبير عن موقف أوضح تجاه حقوق المرأة بدلاً من التصريحات العامة التي أقرها إسلامياً بالنسبة للمرأة. فقط حينما يناقشون الانتقادات العديدة من جانب المحللين الغربيين والعلمانيين المصريين بخصوص غموض موقفهم (براون وآخرون 2007). بالرغم من أن الجماعة لم تصل إلى إجماع داخلي حول تلك القضية إلا أن مناقشة الموضوع إيجابي في حد ذاته. اقترحت أن السياسات المستقبلية سوف يتم بناؤها وتطويرها حول مدخل أوسع لتلك القضية ويتعين الأمل أنهم يرتفعون حين الوصول إلى النتائج.

بالرغم من تحفظ الإخوان المسلمين النسبي حول قضايا حقوق المرأة، فإن الجماعة تحظى بقاعدة عريضة من المؤيدين. مع أن الأرقام غير موثوقة عادةً إلا أن الإخوان قاموا بترشيح سيدة في الانتخابات البرلمانية في المرتين السابقتين. ما تزال شعب الأخوات بعيدة شيئاً ما عن الحركة الأساسية في الوقت الحالي بالرغم من دفع نشطاء الأخوات في سبيل الاندماج (عبد اللطيف وأتواي 2007). على أية حال هناك تنظيمات الأخوات المرتبطة بالجماعة ويقمن بأنشطة اجتماعية فائقة في المجتمعات المحلية والجماعات الطلابية، وتشكل المرأة كتلة ضخمة في وظائف الإخوان المسلمين مثل الحشد الانتخابي وتنظيم إفطارات رمضان.

تعتقد قيادات الإخوان أن المرأة جزءاً تكاملياً ومهماً في المجتمع. فهم يعتبرونها أمّاً وزوجة وأستاذة جامعية وطبيبة وناخبة أيضاً. عادةً ما ينتقد المراقبون الخارجيون الإخوان المسلمين في قضية المرأة، لكن يجب مراعاة أن رؤاهم يشاركون فيها قطاع عريض من الشعب المصري خارج الجماعة. تحبط الطبيعة الأبوية للمجتمع المصري محاولات المرأة في الحصول على حقوق سياسية واجتماعية متساوية بالإضافة إلى القيم الدينية المتحفظة. والمهم هنا هو أن الإخوان المسلمين لم يظهروا أي ميول لاضطهاد المرأة أو استبعادها. بينما لا يمكن اعتبار الإخوان محرري المرأة لكن من المهم إدراك العديد من مواقفهم تعكس الفهم الثقافي السائد الذي ظهروا خلاله ويعملون في إطاره.

ويشير هذا إلى أنه يجب على ساسة الغرب التمعن في مسألة هل الإخوان المسلمين يدعمون انتخاب المرأة لأعلى المناصب السياسية أم لا، ومناقشة المشكلات الأساسية التي تواجهها المرأة في المجتمع المصري. قد يتضمن هذا العمل مع منظمات العمل المدني والحكومة لمعالجة التمييز المتأصل ضد المرأة ومساعدة المرأة في تطوير المهارات الدفاعية والتنظيمية التي تؤهلها إلى المشاركة بفاعلية أكثر في الحياة

السياسية. سوف تكون عملية تحسين حقوق المرأة طويل الأمد وتدرجية. لكن يجب أن تكون محط اهتمام الحكومات الغربية التي تهتم بدعم التنمية السياسية والاجتماعية في مصر.

الإصلاح السياسي

وفيما يتعلق بالحكم الرشيد, فإن برنامج الإخوان يشمل تصريحات عامة تؤكد على تعهد الجماعة في الإصرار على وجود نظام ديمقراطي دستوري برلماني رئاسي وفقا للمبادئ الإسلامية, كما يؤكد البرنامج على ضرورة دعم حرية التعبير والدين مختلفة حول ما يتعلق بإيقاف الإنتخابات النظامية (جماعة الإخوان المسلمين 2004: 12). كما سعت الجماعة أيضا ببعض المقترحات عن كيفية تعزيز الإصلاح السياسي في مصر مشيرة إلى حق الشعب في التظاهر والتجمهر وأيضا الحاجة لإزالة العوائق التي تعرقل إنشاء أحزاب سياسية. كما أرادت الجماعة أن تؤكد على أن دور الجيش والشرطة ينحصر في حماية الشعب والحدود وليس حماية السلطة والنظام. كما أكدت الجماعة على ضرورة تقليص سلطات الرئيس بالإضافة إلى تقليص الحد الأقصى للرئاسة ليكون مدتين رئاسيتين فقط.

كما أكدت الجماعة دعمها لضرورة تعديل النظام القضائي المتسلط القمعي في مصر. فعلى سبيل المثال أعلنت الجماعة ضرورة إلغاء قانون الطوارئ (الذي إستمر طوال رئاسة مبارك) بالإضافة إلى بعض القوانين القمعية التي تعرقل بعض الأنشطة السياسية التي تمارسها الأحزاب والنقابات العمالية والصحافة والنائب العام. كما تؤخذ تلك الإصلاحات لتتوغل داخل المؤسسات منها منع التعزيب داخل أقسام ومراكز الشرطة في البلاد والإفراج عن المعتقلين السياسيين على الفور(الإخوان المسلمون 2004: 15).

كما أعطت إنتخابات 2005 الفرصة للإخوان أن يعرضوا برنامجهم الإصلاحى من خلالها على الصعيدين القومى والمحلى وبالفعل قامو بحملة تحت عنوان " من نحن وماذا نريد" التى صممت خصيصا كبرنامج سياسى للمرشحين. وكان ضمن أهدافهم العامة التى قد تعهدوا بها إنشاء حكومة يمكنون من خلالها قضاء حاجات الشعب بصورة أفضل وتجميع أصوات مدعمة للقضية الفلسطينية والتعهد بالقضاء على النفوذات السياسية والحضارية والإقتصادية للدول الأجنبية فى البلاد. لم يقم الإخوان بتقديم أى برنامج إصلاحى مفصل بل سمحوا للمرشحين بالتحرك فى نطاقات محلية أكثر تحديدا منها التعهد بإيجاد فرص عمل وفرص تعليمية وتحسين العلاقات من أجل تنقية مياه الشرب وخدمات الصرف.

إن هذه الأنظمة التى وضعتها الجماعة لتؤكد على أن الجماعة قامت بدراسة واقعية متأنية لنقاط ضعف النظام الذى قهرها على مدى عقود ماضية وسعت بعد ذلك إلى إيجاد التفسير العملى من أجل تحسين النظام. وكما أصبح واضحا فإن الأوراق السياسية للإخوان التى تم نشرها لم تكن فى الغالب تحريرية. كما أكدت الجماعة فى أكثر من مرة أنها تدعم هذا النوع من الدولة القائم هنا فى مصر لكنها تعطى بعض الملاحظات على كيفية إصلاح المؤسسات الموجودة بالفعل.

رغم أن الجماعة أكدت لأكثر من مرة أن إتجاهها فى الإصلاح سلمى على مثال دعوتهم لإحترام القانون والسعى الدنوب لخلق أنظمة أكثر ديمقراطية إلا أنه ما زال هناك بعض التفسيرات حول التسلط بالقوة الدينية.

وأكثر من ذلك فإن الحزب الديمقراطى الحاكم قد أخفق فى لعب دور المحافظ المتشدد فيما يتعلق بالإصلاح السياسى آخذين التعديلات الدستورية ومد مدة الرئاسة

والإستقلال القضائي كمثال ومن ثم نجح الإخوان فى عرض الأطر الإصلاحية الليبرالية كما طلب منهم .

كما سعى أعضاء الحكومة لنقد خطاب الجماعة لأكثر من مرة. فقام واحد من أمانة السياسيات زاعما أن الإخوان فور مشاركتهم لن يكونوا إلا مجرد جماعة بشعار خاوى (بدرأوى 2005). لكن نظام الجماعة أثبت عكس ذلك حيث أنه بات من الواضح من خلال مشاركاتهم الإجتماعية وحملات التوعية أنهم مازال لديهم إصلاحات سياسية أكثر وأكثر فى إنتظارهم.

4. الإنشغال بالسياسة: الإخوان فى البرلمان

ومن أجل المحافظة على السلطة قام الحزب بالسماح بممارسة العنف ضد الخصوم السياسية وتوجيه الخدمات الأمنية فى ذلك الغرض لمعالجة النظام القضائى. لكن الجماعة سلكت مسلكا سلميا حياى ذلك ورأت أن البرلمان هو سبيل من السبيل السلمية ولم تسلك أى سبيل للحشد أو التجمهر غير السلمى ضد سياسات الحكومة التى لا تتفق معها.

ومنذ 2005 قامت الحكومة ببعض التعديلات الدستورية والقضائية كان من أهمها فى نظر الجماعة تجريم النشاطات السياسية ذات المرجعيات الدينية. وذلك يعطى النظام شرعية أكثر فى الممارسات التعسفية التى يقوم بها لملاحقة جماعة الإخوان لإنتمائهم إلى نظام محظور والتركيز أكثر على مقاومتهم الشديدة الأكثر تنظيما. ثم أعطيت الحكومة صلاحيات أكثر لمنع الإخوان المشاركة فى أية إنتخابات قائمة. ومن غير المثير للدهشة أن أعضاء الإخوان قامو بمعارضة قاسية لتلك الإجراءات.

والجدير بالذكر أن الجماعة لم تستغل البرلمان فقط فى معارضة سياسات الحكومة التى أضعفت من قدرتها على المشاركة السياسية بالفعل. فعلى سبيل المثال قام نواب الجماعة بمساندة القضاة فى نادى القضاة من أجل الوصول إلى قانون يقضى بإستقلالية القضاء عن الجهاز التنفيذى . وكان رد فعل الحكومة أن أحالت إستقلالية القضاء لوقت آخر ولم تنظر إلى مقترحات كتلة الإخوان لكن الحدث لم يقف عند ذلك بل أوضح أن الإخوان فازوا فيه بمشاركة معترض آخر يمكن ضمه إلى قائمتهم للعمل سويا للوصول إلى التغير السياسى. كما عارضت الجماعة وبشدة قانون مكافحة الإرهاب الذى يأتى مكان قانون الطوارئ فى المستقبل القريب. كما أن القانون المقترح سوف يعطى

الحكومة سلطات واسعة بدون أية مطالعة قضائية وسوف يخولهم أيضا الحق في فرض الشروط التي تطابق القانون العسكى بفاعلية تامة.

وأصبحت الحكومة قادرة دون أدنى صعوبة أن تشكك الجماعة في سياساتها ونهجها في المقاومة , وتم ذلك بمساعدة ما يثيره الرئيس دائما من شكوك ومخاوف عن الجماعة. لكن لم يثنى ذلك الجماعة عن تأدية دورها في البرلمان بأكثر فاعلية. لقد جاء ذلك واضحا على لسان محام بارز من الكتلة هو حازم فاروق الذى وصف الوضع كما يأتى "بأن الحكومة تريد تغيير البلاد من القمة إلى القاع بدون أن تعمل على نشر الإصلاح فى المؤسسات الداخلية الموجودة فى البلاد سواء أكانت هى البرلمان أو القوانين أو المجتمع المدنى أو الدستور. إننا نحاول أن نغير من الواقع الذى نعيش فيه بدلا من أن نغيره بالإستثمار الأجنبى. فمن أجل تحقيق الإصلاح لا بد من الحرية الحرة الحرية (فاروق 2006). وكما سوف يرى بعد ذلك فإن نشاطات الكتلة تتحدث مع كل المعتدلين السياسيين من أية إتجاه علمانيين كانوا أو إسلاميين.

وكانت حكومات أوروبا وأمريكا الشمالية قد أبدت بآرائها تجاه الإخوان فى مصر وما يجب فعله فقالت بأنه لا بد من الأخذ فى الإعتبار أن كتلة الإخوان نسيج غير متحجر. ففى حين أن قيادات الإخوان الكبرى يتولاها كبارهم ممن عاصروا عصر عبد الناصر فإن القيادات المتوسطة البراجماتية التى تلتهم قد أخذت دورها القيادى هى الأخرى فى التخطيط وسياساته كما إحتلوا أيضا رؤساء أقسام فى الجماعة ذاتها.

كما إحتلت هذه الفئة أغلبية الكتلة وناشطين نقابيين وممثلين محليين عبر البلاد. كما غيرت الجماعة أيدلوجياتها التنظيمية وبنيتها التحتية وعمليات صنع القرار من أجل التواءم وسياسات التغيير داخل الجماعة. وكانت النتيجة أن تتعهد الجماعة فى المشاركة الدوابة فى الإنتخابات. فقال الغباشى زاعما:

" إن سياسة نشاطات الرفاهية الإجتماعية للإخوان تبدوا أكثر شدة من ذي قبل, لكن أصبح التسلسل داخل الجماعة شيئاً من الماضى... وقد أثرت بعمق مشاركاتهم الفعلية فى الإنتخابات البرلمانية وإتحادات العمال والمحليات على فكرهم السياسى والتنظيمى (الغباشى 2005 : 373, 374)

لكن مازالت هناك طائفة داخل الإخوان متحفظة من العلاقات الخارجية لهم وما يثار حول الإخوان من قضايا خارجية. وعلى سبيل المثال فقد إقتبست منى الطحاوى فى مقال لاحق لها واحداً من القيادات الإثنى عشر لمكتب الإرشاد حينما سألته عن أنه كيف أن الشعب لم يسأل عن إتفاقيات معسكر دافيد والتي كان من المعقول أن تحول من البت فيها مع الكيان الصهيونى للإستفتاء الشعبى , فرد الطحاوى بأن إتجاه المراجعات تجاه القضايا العالمية التى تم البت فيها يعكس السخط وعدم الرضى بالواقع الذى أصبح علامة مميزة لكثير من الإسلاميين العرب (الطحاوى 2007)

وفى الحقيقة فإن بعضاً من الإخوان يشككون فى شرعية الإتفاقية مع إسرائيل الذى إنتهز من قبل بعض المحللين أن يؤكد على مناهضة الجماعة للغرب ومن ثم فإن كيانها السياسى أصبح غير مجمع عليه لا سياسياً ولا عقلاً. كما تم إستغلال آليات سرية التصويت على القضايا التى تخص المرأة والأقباط وكيفية التعامل مع منع الخمر والتدخين , الأمر الذى أدى إلى التأكيد على غياب الديمقراطية حتى داخل الصف مما يؤكد على أن الأجنادات الإجتماعية الليبرالية غير مدعمة داخليا. لكن ذلك لم يأخذ حيزاً من التناقش الداخلى على أنه أمر مغير لشخصية الإخوان التنظيمية ويفعلها أكثر وأكثر على صعيدى الإعتدال السياسى والبراجماتى. يعنى هذا التقرير بالنسبة لصانعى القرار السياسى فى أوروبا وأمريكا الشمالية الكثير إذ أنه يشكل واقع الإخوان بشكل أكثر صحة فى سياق التعاون من أجل مزيد من الإصلاحات السياسية فى مصر.

5. التعاطي الدولي مع الإخوان المسلمين

لقد أصبحت الجماعة في بؤرة الاهتمام الدولي تماماً بعد النجاحات الانتخابية الغير مسبوقة في 2005. كما أن أعمال الكتلة البرلمانية التابعة لها تجذب الانتباه أكثر إلى الجماعة وكيفية عمل تنظيمها.

هناك بعض المحللين في الغرب ومصر يلفتون الانتباه إلى تاريخ الجماعة العنفي ويستشهدوا به في مناظرة التعاطي مع الجماعة. فعلى سبيل المثال، يقول جميل ذيابي في وصفه لمظاهرة طلاب الإخوان في ديسمبر 2006 أنه "إذا ما اعتبرنا خبرة الجماعة السابقة في تدبير الاغتيالات واتجاهها نحو العنف، فإن استعراض الجماعة للقوة يرسل رسالة مشفرة لإيقاظ الخلايا النائمة في مصر والخارج" (ذيابي 2006). فهذه الحجج تبغي استعراض بعض الأعمال الخاصة بالجماعة على أنها دليل على إخفاء الجماعة لنواياها الحقيقية لحين وصولها لمقاعد السلطة ووقتها تستطيع أن تحكم بفرض القوة. إلا أن الحجج المجافية للوقائع والتي تتغاضى عن أعمال الجماعة وبرامجها المتساوقة لا تعتبر قاعدة صالحة للاقتراب من قضية التعاطي مع الجماعة.

من المهم بداية أن نتفهم تورط الجماعة في تاريخ الصراعات والقتال في المنطقة في إطار سياقي. فخلال الستين عاما الماضية، تم تحديد الدور الدولي لجماعة الإخوان المسلمين. في الواقع، لم تشترك جماعة الإخوان المسلمين في نشاط خارجي سوى اشتراكها في حرب 1948. فقيادتها لم تتبرع بإصدار تصريحات للصف لحضهم على الانضمام للجهاد في أفغانستان في الثمانينات أو حتى الدخول في الصدامات بين العرب وإسرائيل خلال الست عقود الماضية. من المعلوم أن هناك بعض أعضاء الجماعة اشتركوا في تلك المواجهات لكن الجماعة ككل لم تتحرك مما يؤكد علي التزامها القاطع بحل المشاكل الاجتماعية والسياسية المصرية أكثر من رغبتها في ممارسة نفوذ في السياسة الإقليمية. لذا، فإنه من المناسب جدا أن نتفهم جماعة الإخوان المسلمين على

أنها لاعب قومي أكثر من كونها لاعب إقليمي. لكن هذا لا يعني أن الجماعة لا تتمتع بنفوذ إقليمي. فجماعة الإخوان المسلمين أقدم الحركات الإسلامية في المنطقة ولا يوجد من حركة إسلامية تستطيع أن تنكر كون الإخوان مثلاً محفزاً لهم في البداية.

وعلى عكس الحزب الوطني الديموقراطي الذي يعتمد على الجهاز الأمني في احتواء المعارضة السياسية والحفاظ على أغلبيته، فإن الإخوان المسلمين لهم تنظيم جيد وقاعدة دعم شعبي قوية. إلا أنه من المهم التوضيح أن جماعة الإخوان المسلمين لا زالت تتمسك بالقيم الإسلامية، وأعضاؤها هو المؤمنون المتمسكين بالعملية السياسية بمنظار إسلامي.

لكنه لا يبدو أن توازن القوى السياسية في مصر سيتغير بشكل حاد في المستقبل المنظور. حتى وإن كان الحزب الوطني غير قادر على المنافسة وبات الجيش غير قادر على الرد مما سيؤهل الإخوان المسلمين للحكم، فإن المأساة ستظل باقية وهي تفرد جهة واحدة بصنع القرار في مصر. فاستبدال الحزب الوطني بالإخوان المسلمين سيبقى مصر على حالتها بلد الحزب الواحد. لكنه من المحتمل أن يسيطر الوضع الحالي على القاهرة. فالحزب الوطني لن يذهب بعيداً كما أن الإخوان لن يقوموا بخطوة درامية نحو سلم السلطة. ونستطيع أن نبين أنه في الوقت الذي تبقى فيه الحركات السياسية اليسارية والليبرالية والعلمانية أحزاباً غير فاعلة وغير قادرة على المنافسة السياسية الرسمية، فإن النظام السياسي المصري سيظل متصلباً على حالته. ومع استمرار الزيادة السكانية وعجز الحكومة أمام توزيع عوائد النمو الاقتصادي الحالي لكل القطاعات الاجتماعية في مصر وضعف النظام التعليمي والصحي في مصر والتمرد المصغر في سيناء، فإن كل هذه تبدو أسباباً كافية لعد الاستقرار السياسي في مصر.

إلا أن الحاجة لدفعة قوية نحو تطور سياسي وإصلاح حقيقي لا تزال ضرورية. فهذا لن يصب في مصلحة مصر وحسب، بل كذلك في صالح الحكومات الغربية

وخصوصاً دول الإتحاد الأوروبي التي تحد الشمال الأفريقي ولها أغراض في أن تكون مصر أكثر ليبرالية ورخاءاً. فأولى الطرق التي يتوجب على الحكومات الداعية لتعزيز الإصلاح السياسي هو التعاطي مع الجماعات المتبنية للإصلاح الإيجابي المعتدل. فيجب إذن في هذه الحالة أن تكون جماعة الإخوان المسلمين المصرية هي حالة الاختبار لهذا الحوار.

ختاماً يجب أنؤكد أن الغرض من هذه الورقة استعراض السلوك السياسي للإخوان المسلمين كلاعب سياسي ومناقشة بعض الإدراكات الغير سليمة عن الجماعة. وقد تمخضت هذه الورقة عن خطوط سياسية عريضة للتعاطي مع هذه القضية يمكن تلخيصها كما يلي:

1. على صانعي السياسة في الغرب الضغط على الحكومة المصرية بشكل أكثر قوة

للإيفاء بتعهداتها بالإصلاح السياسي كما أنها لا بد أن تكون أكثر تناغمًا في انتقاداتها عند وقوع زعماء المعارضة، بما فيهم أعضاء الإخوان، أغراضاً وأهدافاً لقمع الدولة.

2. يتوجب على ممثلي الحكومات الغربية البحث عن فرص أكثر للتداول مع جماعات

المعارضة السياسية في مصر، بما فيها الإخوان المسلمين. فحتى هذه اللحظة، لا تزال الحكومات الغربية في موقفاً حرجاً حيال جماعة الإخوان المسلمين المحظورة. فكثير من السفارات الأوروبية في مصر لها اتصالات بعضو أو اثنين فقط من أعضاء الجماعة البارزين على الرغم من رغبتهم في توسيع قاعدة الاتصال. وعلى الرغم من التقاء ممثلي السفارة الأمريكية وأعضاء الكونجرس برئيس كتلة الإخوان البرلمانية إلا أنه لم يحد لهم الالتقاء

بأعضاء من الجماعة. لذا، فقد حان الوقت لإعادة تقييم الموقف والبدء في إتصالات بين الحكومات الغربية وجماعة الإخوان المسلمين في مصر بشكل عام.

لكن هذا لا يعني أن تعطي الحكومات الغربية أولوية في التعامل لجماعة الإخوان المسلمين. في الحقيقة، لن يحدث أي تقدم في الإصلاح السياسي في مصر والمنطقة بشكل أوسع إذا تم إقصاء حركات الإسلام المعتدل من العملية السياسية. وعلى الرغم من بعد الإخوان عن الوصول لمقعد السلطة في المستقبل القريب، إلا أن هذا لا يعني أن يتم تجاهلهم من قبل الحكومات الغربية حال التفكير في إنشاء سياسة إقليمية. إن هذه الجماعات تزداد شعبيتها يوماً بيوم وهو ما تبرهن عليه النجاحات الانتخابية في السنوات الماضية.

فالحكومات الغربية التقدمية إذن عليها السعي نحو تعزيز جهودها في التعاطي مع الجماعات الإسلامية الغير عنفية المعتدلة مثل الإخوان المسلمين والدخول معها في حوار صريح ومفتوح.